المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: تقييم اللامركزية الإسبانية وأثرها في تحقيق وحدة البلاد والاندماج الاجتماعي
اسم الكاتب: أ.د. عمار سعدون سلمان البدري، اعراف احسان عدنان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6688
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 04:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تقييم اللامركزية الإسبانية وأثرها في تحقيق وحدة البلاد والاندماج الاجتماعي

أ.د عمار سعدون سلمان البدري
ammartt@uomustansiriyah.edu.iq
اعراف احسان عدنان
alsadeeaaraf@gmail.com
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية – العراق

الملخص

تعد اللامركزية من التجارب المهمة لجميع الدول على اختلاف مستويات تطورها لأنها تقوم على خطوات مترابطة ومتناسقة من اجل الوصول الى حلول تساهم في تطور هذه التجربة. وهذا بدوره يتطلب وجود نظام سياسي ومؤسسات فاعلة ومؤثرة. ويُعد النظام اللامركزي في اسبانيا واحدا من الانظمة الناجحة التي تحظى تجربتها بأهمية بالغة باعتبارها نموذجاً للدولة الموحدة التي ارتقت فيها المجموعات المستقلة الى ممارسة سلطات وصلاحيات خاصة. وهذا ما جعل اللامركزية في اسبانيا وسيلة لتحديث الدولة واستقرارها دون تجزئة سيادتها ومن ثم الحفاظ على تماسك ووحدة الدولة والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: اللامركزية، الاستقرار السياسي، وحدة الدولة، الاندماج الاجتماعي، اسبانيا.

تاريخ الاستلام :٦/١١/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ٧/١٥/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ٩/١/ ٢٠٢٤

Evaluating Spanish decentralization and its impact on achieving the country's unity and social integration

Prof.Dr Ammar Saadoon Salman Albadry
ammartt@uomustansiriyah.edu.iq
Araaf Ihsan Adnan
alsadeeaaraf@gmail.com
Al-Mustansiriya University / College of Political Science - Iraq

Abstract:

Decentralization is an important experience for all countries, regardless of their levels of development, because it is based on interconnected and coordinated steps to reach solutions that contribute to the development of this experience. This, in turn, requires the existence of a political system and effective and influential institutions. The decentralized system in Spain is one of the successful systems whose experience is of great importance as a model of a unified state in which independent groups have risen to exercise special powers and authorities. This is what made decentralization in Spain a means of modernizing and stabilizing the state without fragmenting its sovereignty, and thus preserving the cohesion and unity of the state and society.

Keywords: Decentralization, Political Stability, State Unity, Social Integration, Spain

المقـــــــدمة

تعد هيئة نظام الحكم من اهم الموضوعات التي تتعلق ببناء الدولة واليات تطويرها ، والتجربة اللامركزية احد اهم النظم التي اثبتت نجاحاً كبيراً في الكثير من دول العالم، لذلك لجأ المشرع الاسباني الى هذا النظام، حيث تعد اسبانيا احدى اكبر الدول اللامركزية في القارة الاوربية الى جانب المانيا وسويسرا ، اذ يمتلك كل اقليم منها برلماناً خاصاً به فضلاً عن الحكومة والميزانية والادارة العامة ،ويمثل هذا الحكم احد الحلول التي تحتاجها التعددية الاثنية والعرقية للدولة بغية تجنب الصراعات التي تنشأ حول توزيع السلطة والثروة لتجد القوى السياسية بأنها قد وازنت بين خياراتها لعلاج الكثير من المشكلات ، لاسيما ان التجربة الاسبانية تكتسب مكانة بالغة باعتبارها تخلق نموذجاً للدولة الموحدة التي تقدمت فيها المجموعات المستقلة الى ممارسة مجموعة من الاختصاصات والصلاحيات الهامة ذات الطابع الدستوري المميز بالبساطة والمرونة وشمولها اختصاصات عادية فضلاً عن ترسانة من القوانين المنسقة والتي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية مع تدعيم مبدأ سيادة الأمة الاسبانية كمبدأ دستوري محسوم فيه، مما جعل اللامركزية في هذه التجربة الاسبانية تعد ذريعة لتحديث الدولة دون تقطيع سيادتها بشكل يحافظ على وحدة وتمسك الدولة، اذ بفضل تبني هذه السياسة استطاعت اسبانيا ان تحتوي النزاعات الانفصالية، والمحافظة على وحدة الدولة اضافة الى الحرص على الاندماج الاجتماعي والاستقرار السياسي .

أهمية البحث :

تكمن اهمية البحث لما تمثله اللامركزية في اسبانيا من دور مهم وفعال في وجود الاختلافات والفوارق بين الاقاليم ، فضلاً عن الاختلافات في تنظيم الوحدات السياسية ،مما يساعد ذلك في ايجاد الحلول الملائمة للمشكلات التي تعاني منها الدولة وبيان العلاقة بين المركز والاطراف مع الحفاظ على وحدة الدولة واستقرارها.

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في سؤال مركزي مفاده: (الى اي مدى تجسد النظم الادارية الاسبانية اللامركزية ، وماهو دور اللامركزية في استقرار النظام السياسي) وتندرج تحت هذه الاشكالية عدة تساؤلات :

١_ لماذا وكيف تم تبني اللامركزية في اسبانيا.

٢_هل يمكن اعتبار اللامركزية على اختلاف صورها حلاً تلجأ اليه الحكومة الاسبانية.

٣_هل حققت اللامركزية السياسية هدفها المنشود في تحقيق الاستقرار في اسبانيا .

٤_ الى اي مدى تساهم اللامركزية في الحفاظ على وحدة الدولة والاندماج الاجتماعي .

فرضية البحث :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها(تعد اللامركزية في اسبانيا من الاليات الرئيسية التي تمكن الدولة من تحقيق اهدافها في احتواء التنوع والاقليات ما يعزز من وحدتها واستقرارها السياسي).

منهجية البحث :

تركز هذه الدراسة على منهجين منها المنهج التاريخي ومنهج التحليل النظمي مسترشدين بالنصوص الدستورية المنظمة لطبيعة النظام السياسي الاسباني .

المبـــحث الاول : الاطار النظـــري لمفهوم اللامركزية والاستقرار السياسي

اصبحت الدولة بالمفهوم الحديث بمقدورها فرض ارادتها وسلطاتها على أشخاصها بالقوة عند الحاجة لذلك، لذا أقتضى الأمر بعد ذلك أن تخلق الإجراءات الادارية المطبقة في جميع أقاليم الدولة موحدة ومتناسقة، وذلك من أجل منح الصلاحية باتخاذ الإجراءات الإدارية الى الحكومات المركزية في العاصمة دون ان تساهمها أي جهة أخرى،لاسيما وان اللامركزية تقترن أساساً بدرجة تكليف السلطة ، ويهدف هذا النظام الى ضرورة توزيع السلطة باتخاذ القرارات بين عدة اجهزة الى جانب السلطة المركزية ، لذا فان النظام اللامركزي ضرورة تفرضها المتغيرات المعاصرة التي يشهدها العالم ، لذا يكون لها مكانة كبيرة في استقرار النظام السياسي لاسيما في تنسيق العلاقات التي تصدر بين التنظيمات، والتي يكون لها سلطات مثل الوزارات ، وعليه يمكن التطرق الى ماهية اللامركزية والاستقرار السياسي.

أولاً: مفهوم اللامركزية

اختلفت التعريفات فيما يخص مفهوم (اللامركزية) باختلاف ووجهات النظر المفكرين القانونين والسياسيين والاداريين ،حيث عرفها الكثير من المفكرون في الادارة منها الكبيسي بأن (اللامركزية) : هي (توزيع للمسؤوليات والصلاحيات على المستويات الثلاث الأفقية والعمودية والجغرافية في المنظمة)(الكبيسي ١٩٨٠ ، ٤٠).

لاسيما وفي نظام اللامركزية يوجد في الدولة أشخاص معنوية عامة متعددة يطلق عليها اسم (الأشخاص الإدارية) او (أشخاص القانون العام)، وعليه تكون اشخاص إدارية إقليمية كأشخاص مرفقية او مصلحية كالمؤسسات العامة على اختلاف أنواعها ،وبهذا تهدف اللامركزية كطريقة من طرائق التنظيم الإداري الى منح سلطة اتخاذ القرارات بين عدة أجهزة ادارية الى طرف السلطة المركزية، وان تكون هذه الاجهزة الإدارية المستقلة لا تتبع الحكومة المركزية كسلطة رئاسية لها(العزوي ٢٠٠٠، ٧٧). وبهذا يعرف (هنري ماديك) اللامركزية بأنها (تفويض الادارة المركزية السلطات المناسبة الى الادارات البعيدة عنها جغرافياً للقيام بمهام معينة عهدت بها اليهم) (Maddik 2001) ، وعليه فأن تطبيق نظام اللامركزية يضمن استقرار النظام وعدم حصول اي اضطرابات و مشكلات سياسية واقتصادية لأن اعطاء الهيئات اللامركزية الحرية التامة ،من دون وجود ناظر أمر غير مرغوب فيه، فاستقلال تلك الهيئات المحلية، في ادارة شؤونها الداخلية تتناهى عندما

تتعارض مع المصلحة العامة للسلطة الاتحادية(شطناوي ٢٠٠٨، ١٣٨). ومن ضمن هذا الاطار لمصطلح اللامركزية يمكن ان نميز بين نوعين من انواع اللامركزية وهي:

١_ **اللامركزية السياسية** : وضع دستوري معين يقوم على حساب توزيع السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة المركزية الموجودة في العاصمة وحكومات الجمهوريات او الولايات ، لاسيما وتمارس هذه السلطات في حدود المحافظات والاقاليم التي تشكل في مجموعها دولاً متحدة وحسب الاختصاص المقرر لها في الدستور ، اما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية والدفاع فأنها تتولاها سلطة اتحادية مؤلفة من ممثلين للاقاليم الحائزة على اللامركزية السياسية(عواضة ١٩٩٧، ١٩).

٢_ **اللامركزية الادارية** : تعني اللامركزية الادارية بقيام الحكومة بنقل اختصاصاتها في مجال التخطيط وادارة الموارد من المركز الى الهيئات المحلية في الميدان ، اي بعبارة اخرى توزيع الاختصاصات الادارية بين الحكومات المركزية والوحدات المحلية(بسيوني ٢٠٠٤، ٩٦) ، لاسيما وان اللامركزية الإدارية تتنوع إلى نوعين هما: اللامركزية المحلية واللامركزية المرفقية ، ويتم التفرقة بينهما على درجة نوع الاختصاص الذي اقتطع من الحكومة المركزية ليمنح إلى الوحدة اللامركزية، بعبارة اخرى على اساس طريقة تخصيص اختصاص الهيئات او الأشخاص المعنوية التي منحت جانباً من سلطات الإدارة المركزية(الحلو ١٩٨٣، ٩٨).

ثانياً: **الاستقرار السياسي** :

الاستقرار السياسي ظاهرة تتميز بالمرونة ، حيث يشير الاستقرار الى قدرة الحكومة على توظيف كافة مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية واحتواء الصراعات من دون استخدام العنف الا في اضيق النطاق ، فقدرة النظام على التعامل مع المشكلات والازمات بنجاح بطريقة متوازنة تحافظ على ديمومة النظام ، والقدرة على تعبئة الموارد لإدراك الصراعات للحيلولة من دون قيام العنف مما يزيد من شرعية وكفاءة النظام وتعاظم نفوذ البرلمان (اسيري ٢٠١٢، ٥٦) ،وترى الكاتبة كارولينا كورفال ان (الاستقرار السياسي لا يقصد به الجمود او عدم التغيير ،بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي المقتدر على معالجة النزاعات و المشكلات بطرق سلمية ،مع قوة الردع ضد من يخالف النظام العام) ، بمعنى ايضاً قدرة المؤسسات السياسية على (الاكتفاء الذاتي) ، اي بمعنى تستطيع الاستمرار و العمل بشكل طبيعي في اقسى الأوضاع، لاسيما وان الاستقرار السياسي مرتبط بشكل وطبيعة النظام السياسي ، فكلما كان للنظام الإلمام الكاملة بطريقة التعامل مع المشكلات والأزمات ويستغل القوة و يستخدم الحل السلمي في الفترة المناسب ، كان النظام العام داخل الدولة مستقر(بو عافية ٢٠١٦، ٣١١).وهناك من يرى الاستقرار بأنه (حالة من الاتفاق العام في الرأي بين الجماهير والنخبة حول القواعد والمبادئ التي يعمل وفقها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية)(يحيى ٢٠١٠، ٧٦).

وعليه يعرف الاستقرار السياسي : (عدم استخدام العنف لأغراض سياسية واللجوء لقوى وجماعات سياسية وإلى أساليب دستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والتابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام)(علي ٢٠٠٣) ، ويعرف (هيروتز) الاستقرار السياسي بأنه: (عملية التغيير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام).و يتضح من خلال ما ذكر ان الاستقرار السياسي ليس وليد قوة عسكرية وامنية، بل انه وليد تدابير كثيرة تمتع النظام السياسي بالشرعية والقانونية كما يتطلب تحقيقه تكثيف جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع(مسعد ١٩٨٨، ٥) .

المبحث الثاني/ طبيعة التنظيم الاجتماعي والسياسي في اسبانيا

اولاً: التكوين الاجتماعي:

الاسبان او الشعب الإسباني هم مجموعة عرقية وهم من السكان الأصليين لإسبانيا، يتشاركون في ثقافة اسبانية عامة في التاريخ، واللغة والاصل ،حيث توجد داخل اسبانيا مجموعة من القوميات التي تبين التاريخ المعقد للدولة والثقافة المتنوعة ، اي ان اكثر ما يميز المجتمع الاسباني هو درجة تنوعه (Solsten and Sandra 1990, 253) ، وبالرغم من ان اللغة الرسمية لإسبانيا تُعرف عامةً باسم (الإسبانية)، إلا انها واحدة من اللغات الوطنية لإسبانيا، وهي اللغة الموحدة على اساس لهجة القرون الوسطى في اقليم قشتاله، ولاسيما وهناك العديد من اللغات المحلية المستخدمة بشكل سائد، أبرزها اللغة (البشكنشيَّة) و(الكاتالونيَّة) واللغة (الغاليسيَّة)(James 2019,776) ، وبالرغم من القيم الاجتماعية التي كانت خلال فترة حكم فرانسيسكو(١٩٧٣_١٩٣٨)، والذي تميزت بالمحافظة الشديدة الا ان بحلول الستينات من القرن العشرين اصبحت القيم الاجتماعية تتغير بوتيرة اسرع وشهد المجتمع الاسباني تغيرات ديمغرافية سريعة(Nations 2007 ,96).

ويعترف الدستور الإسباني لعام (١٩٧٨) في مادته (٢) بالكيانات التاريخية المكونة للدولة الاسبانية، والذي يسميها (قوميات) بدلاً من(شعوب) تجنباً لما يحمله اللفظ الأخير من محتوى سياسي ، وان جميع الحكومات المتعاقبة حرصت منذ الانتقال الى الديمقراطية بعد نهاية حكم (فرانكو) في نصف السبعينيات على اعتبار الهوية الاسبانية مجموع تداخل الهويات الإقليمية المختلفة بدلاً من هوية مركزية وحيدة وجامعة(Martinez 2011 , 107) ، وعلى الرغم من الامتيازات السياسية التي وقعت عليها الاقليات الاسبانية ،والوضع الفيدرالي الاقرب إلى الحكم الذاتي في بعض الاقاليم الا ان المطلب الانفصالي المرتكز الى الهوية لازال قائما (معماش ٢٠١٨، ٤٨٤) ،فضلاً عن ان إسبانيا تعرضت على مر العصور الى غزوات من قبل شعوب عديدة، ففي عصور ماقبل التاريخ سكنتها شعوب من شمال افريقيا واوربا، كالقلط (الكلت) الذين قطنوا مناطقها الشمالية، بينما في العصور التاريخية فقد غزاها الفينيقيون واليونانيون والقرطاجيون وأسسوا مستوطنات لهم على طول

شواطئها الشرقية والجنوبية، وأول من أخضع كامل شبه الجزيرة الإيبرية لنفوذه فقد كان الرومان الذين فرضوا عليها أسلوب الحياة الرومانية لاسيما وبعد سقوط الامبراطورية الرومانية واجهت إسبانيا مجدداً للغزو من قبل قبائل وشعوب مختلفة (كالفاندال والقوط)، لذا تركت كافة الشعوب السابقة تأثيراتها في الشعب الإسباني فيما يتعلق بملامحه وثقافته ولغته وحضارته ونمط حياته الاجتماعية بوجه عام ،اذ لم يكن هنالك عرق واحد في اسبانيا، فإن فيها شعباً متناغماً صهر في بوتقة واحدة كافة المؤثرات التي خلفتها الشعوب السالفة(Hooper 2001,66) ، حيث يطلق مصطلح (الموريسكيون)على المسلمين من اصول اسبانية والذين تم تعميدهم قسراً ،و يطلق لفظ موريسكيون على المغاربة المسلمين والسود الذين اندمجوا في المجتمع الإسباني، لاسيما وان تسمية الموريسكيون موجودة قبل بداية القرن ١٦، حيث اطلق على العرب والمسلمين الأندلسيين داخل اسبانيا بعد سقوط غرناطة هذا الاسم ،أما خارج اسبانيا فاطلق عليهم لفظ (الغرباء او أندلسي)، ويرى البعض أن مصطلح (الموريسكيون) يطلق على الاقليات غير المسيحية الأخرى التي حاولت البقاء في الأندلس تحت السيطرة المسيحية بعد سقوط غرناطة بيد الإسبان سنة ١٤٩٢(الجازي و الشقيرات ٢٠٢٢، ٩٩) ، وشكل اليهود عنصراً مهماً من عناصر السكان على طول ساحل البحر المتوسط في شرق اسبانيا ، حيث تختلف حياتهم وطرائقهم اختلافاً كبيرا في اسبانيا ، منهم من يعمل في التجارة في داخل وخارج البلد ، حيث يعيشون هؤلاء في قرى ومزارع ويزرعون اراضيهم بأيدهم ، وان جميع التشريعات التي تخص اليهود في اسبانيا تبين ان فعاليتهم التجارية ونشاطهم الزراعي كان له اهمية ودور كبير في البلاد ، وكان اليهود الإسبان يشكلون احد أعظم واكبر المجتمعات اليهودية، وأشدها ازدهارًا في العالم وكانت إسبانيا رائدة ليهود العالم(Eisenberg 2005,55) ، وحسب احصائيات ٢٠٢٢ يبلغ عدد سكان اسبانيا (٤٧) مليون وحسب مؤسسة (pew reseqrch center) فان حوالي(٧٨%) من الشعب الاسباني يتبعون الدين المسيحي و(١٩ %) لادينيون او ملحدون(الشيخ 2018، ٩٧) ، والى جانب كيانها العرقي القشتالي تمتلك اسبانيا ثلاث تشكيلات اثنية رئيسية منها (الجاليكيون و الكتالونيون و الباسكيين) والذي بدورهم يختلفون بشدة من خلال الضغط الذي يمارسه تجاه الدولة من اجل المطالبة بحقوقهم(Clak 1979, 148).

ثانياً: التنظيم السياسي

النظام السياسي الإسباني نظام ملكي برلماني حيث جاء في الدستور الاسباني المادة الاولى من الفقرة الثالثة (الشكل السياسي للدولة الاسبانية هي الملكية البرلمانية)(الدستور الاسباني ١٩٧٨ ، المادة (1)–الفقرة ٣) . يعتبر الملك فيه بمثاب رئيس الدولة، ويعتبر البرلمان الممثل الأسمى(للشعب الإسباني) بخاصيته مصدرا لكافة السلطات فضلاً عن الحكومة، وجاء فكرة الدستور الإسباني من إعلام حقوق الإنسان والمواطن الذي كان نتاجا للثورة الفرنسية، وفي عهد الرئيس فرانكو وكان هناك بعض المساعي الجادة لتكوين مؤسسات مستقرة، ووردت القوانين الأساسية للملكية في اجزاء استغرق تشريعها عشرين سنة ابتداءً من سنة ١٩٥٠ _١٩٧٠،

ومن ثم ذلك تم تأليف المؤسسات التي أبقيت قائمة حتى تسنم الملك (خوان كارلوس) عرش اسبانيا ،وكما نتج عن تغيير النظام الفرانكوي الاستبدادي الى ملكية برلمانية منفردة بخصوصياتها(Steytler 2005, 7) ، لاسيما واتجهت اسبانيا الى اعداد دستور جاء نتيجة التوافقات السياسية الجسورة اذ انصهرت مختلف القوى السياسية والاجتماعية ، كما جاء مجسداً للاختلاف والتعددية داخل المجتمع من خلال اقرار مناطق محكومة بشكل ذاتي ، وذلك بهدف تحقيق الكثير من النجاح وتثبيت السلم للدولة(Cuadrado 1978, 94) ، لذا اكد الدستور الاسباني على ضمان التعايش الديمقراطي وحماية الاسبان جميعاً في ممارسة حقوقهم وثقافتهم وتقاليدهم (دستور اسبانيا لعام ١٩٧٨) ، ويتضمن دستور ١٩٧٨ بعض المستجدات منها انشاء مؤسسات فضلاً عن التركيز على نظام حكم ذاتي و انشاء احزاب(Reyes 2004, 11) ، لاسيما وان اسس الحكم الذاتي مبنية على مجموعة من الاسس والمبادئ منها مبدأ الدستورية ، والاستقلال والوحدة و المساواة والتضامن(السوداني ٢٠١١، ١) ، اي بمعنى يقوم نظام الحكم الاسباني على مبدأ التعاون والتوازن ويظهر التوازن عندما يكون تداخل مابين السلطات ويتجلى هذا المبدأ من خلال عدم هيمنة احدهما على الاخر ،وعليه فأن للنظام الاسباني مؤسسات رسمية وغير رسمية وتقسم المؤسسات الرئيسية الى :-

١_ السلطة التشـــريعية :

تتألف السلطة التشريعية من مجلسين النواب والشيوخ، ويتكون مجلس الشيوخ من (٢٥٥) عضواً منتخب بالتصويت التعددي في دوائر انتخابية متعددة الأعضاء، و (٥٩) عضواً يتم توظفهم من قبل الهيئات التشريعية الإقليمية، لاسيما وان مدة حكم السلطة التشريعية هي اربع سنوات(Instrumentos internacionales de derechos humanos2019, 26)، ‘حيث يتم منح المزيد من السلطات إلى مجلس النواب و يتألف مجلس النواب من (٣٥٠) عضوًا، يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات عن طريق النظام التصويت النسبي وفقاً لطريقة (هوندت)* ، حيث يوصف مجلس الشيوخ او ما يسمى بالمجلس الاعلى في الدستور بأنه (غرفة التمثيل الإقليمي)، ولكن يتم اختيار حوالي خمس أعضاء مجلس الشيوخ فقط كممثلين لمجتمعات الحكم الذاتي ، ويتم انتخاب الباقي من مقاطعات البر الرئيسي البالغ عددها (٤٧) مقاطعة (كل مقاطعة بها أربعة أعضاء في مجلس الشيوخ)، والجزر (الثلاث الكبرى لديها أربعة أعضاء والصغيرة لديها عضو واحد لكل منها)، ومن مهام الرئيسية للمجلس سن القوانين وتعديل الدستور وتعين كبار موظفي المحاكم(الدستور الاسباني المادة ، ٦٩) ، لاسيما ويمثل البرلمان الاقليمي اسمى جهاز في الحكم الذاتي حيث يتمتع بالشرعية وينتخب من قبل المواطنين في الاقليم ويمثل داخله جميع التيارات السياسية(ALdcoa 2009, 249) .

* هوندت : طريقة هوندت هي اعلى مستوى لتوزيع المقاعد بالتمثيل النسبي للاحزاب القائمة ، حيث استطاع الرياضي البلجيكي (فيكتور هوندت) في عام ١٨٧٨ يكتشف طريقة رياضية لتوزيع المقاعد البرلمانية للاحزاب وتسمى هذه الطريقة ايضاً طريقة (القاسم الاكبر) (٢، Kotanidi 2019)

٢_ السلطة التنفيـــــذية

تمارس السلطة التنفيذية في اسبانيا فقط من قبل الرئيس هو قمة الدولة ومجلس الحكومة ويختلف تعين الرئيس قد يختار بواسطة الجمعية التشريعية ويعين بمرسوم ملكي ، ومن المنطقي ان يختار اما رئيس الحزب او الائتلاف الفائز في الانتخابات التشريعية(الدستور الاسباني لعام ١٩٧٩، المادة ١٥٢ ، ١٥١) ،وتتألف الحكومة من رئيس وزراء ، يُعرف باسم (رئيس الحكومة) واحد أو أكثر من نواب رئيس الوزراء ، المعروف باسم (نواب رئيس الحكومة) فضلاً عن الوزراء الآخرين الهيئة الجماعية المؤلفة من رئيس الوزراء ونواب رؤساء الوزراء وجميع الوزراء الآخرين تسمى (مجلس الوزراء) حيث ان الحكومة مسؤولة عن كافة السياسات الداخلية والخارجية و السياسات الدفاعية والاقتصادية ، لاسيما وان بعد حصول المرشح على ثقة مجلس النواب يعين من قبل الملك رئيس للوزراء وذلك من خلال حفل تنصيب في قصر زارزويلا(Minon 2017, 37) ،اما مجلس الحكومة يشكل مكوناً رئيسياً من مكونات التركيبة التنظيمية لمناطق الحكم الذاتي ، ويعد هذا المجلس بمثابة حكومة، يقوم بالوظائف التنفيذية والإدارية التي يسأل عنها بالتحالف أمام (الجمعية التشريعية)، وكما وتتعدد المسميات التي يسمى بها مجلس الحكومة، ويمكن تعريفه بوصفه (الجهاز الأسمى الجماعي الذي يتكفل بالوظائف التنفيذية والإدارية ويمارسها لهذا الهدف تعود إليه المبادرة التشريعية والسلطة التنظيمية طبقا للنظام الخاص للحكم الذاتي وللقانون)(ابو لاس ٢٠١٠، ٧٤).

٣_ السلطة القضـــــائية

القضاء في إسبانيا تم دمجه من قبل القضاة ،والقضاة الذين يقودون العدالة هم باسم (الملك)، لاسيما و يتألف القضاء من محاكم متفاوتة حسب النظام القضائي، حيث ان اعلى محكمة في القضاء الاسباني هي المحكمة العليا (Tribunal Supremo)، متخصصة في كافة المسائل عدا الضمانات الدستورية، و يرأس المحكمة العليا رئيس يرشحه الملك ، ويقترحه المجلس العام للقضاء،حيث ان هذه المنظمة هي الهيئة الحاكمة للسلطة القضائية ، ويتكامل مع رئيس المحكمة العليا ،لاسيما وان عشرين عضوًا ينصبهم الملك لفترة خمس سنوات ، من بينهم (١٢) قاضًا وقضاة من كافة الفئات القضائية ، و(٤) أعضاء يرشحهم ينتخب مجلس النواب ، و(٤) من قبل مجلس الشيوخ ، في كلتا الوضعين من قبل ثلاثة أخماس اعضاء كل منهما، يتم انتخابهم من بين المحامين ورجال القانون ذوي الكفاءة المقر بها ولديهم أكثر من (١٥) عامًا من الخبرة المهنية (السوداني ٢٠٠٥ ، ١١٧)، ولايجوز اقالة القضاة او نقلهم او وقفهم او احالتهم للتقاعد الا لسبب من الاسباب التي يحددها القانون(الصكوك الدولية لحقوق الانسان الامم المتحدة، ٦) ، وللمحكمة الدستورية سلطة قضائية على اسبانيا ، تنظر في الطعون ضد عدم دستورية القوانين والطعون الفردية للحماية من انتهاكات حقوق وحريات التي يمنحها الدستور(Quintana 1990, 40).

اما المؤسســـات غير الرســـمية منها :

١_ الاحزاب السياسية

اسبانيا بلد متعدد الاحزاب السياسية فيه نص الدستور الاسباني على ان الاحزاب السياسية هي اداة رئيسية للمشاركة السياسية تعبر عن التعددية السياسية وهي اداة للمشاركة السياسية ، حيث يكون عمله وهيكلها الداخلي ديمقراطيين(الدستور الاسباني ١٩٧٨ والمعدل ٢٠١١، المادة ٦) ، لذا منح قانون الاحزاب في عام ١٩٧٨ التمويل العام والذي يستند على عدد المقاعد وعدد الاصوات التي حصلوا عليها في البرلمان ، لاسيما وان في اسبانيا يسيطر عدد من الاحزاب على المشهد السياسي منها حزب العمال الاشتراكي وحزب الشعب ، حزب العمال حزب يساري ديمقراطي اجتماعي تأسس في عام ١٨٧٩ بقيادة اغليسياس ، بينما حزب الشعب هو احد اكبر الحزبين في اسبانيا حزب يميني وسط محافظ اتخذ اسمه في عام ١٩٨٩(Dia 2019, 135) ، وهناك الكثير من الاحزاب والائتلافات الممثلة في البرلمان منها حزب الباسك القومي وحزب بوديموس و ائتلاف الالتزام وغيرها من الاحزاب الذي سمح الدستور الاسباني بتشكيلها .

٢_ منظمات المجتمع المدني :

المجتمع المدني في اسبانيا يمثل مجموعة التنظيمات الحرة التي تملأ المجال ما بين الاسرة والعمل ، اي مابين مؤسسات الدولة ومؤسسات القرابة ، لاسيما وان هذه التنظيمات الحرة الطوعية تنشأ لتحقيق خدمات للمواطنين او من اجل ممارسة انشطة انسانية متنوعة ، ويلتزم في نشاطها و وجودها بقيم ومعايير التسامح والاحترام(شحادة ٢٠١٥، ١٤) ، وبالرغم من كونها منظمات تقوم بدور سياسي في نشر الثقافة والوعي السياسي الا انها لم تسعى للوصول الى السلطة الا انها تعمل داخل الاطر القانونية للدولة(Caramani 2017, 288) ، ومن هذه المنظمات الاسبانية منظمة الهيدروغرافية الدولية ومنظمة حلف شمال الاطلسي و الاونكتاد واليونيدو وغيرها ، كما وتعد اسبانيا موطنًا لنسيج تعددي من منظمات المجتمع المدني المشاركة في مبادرات الدعوة والابتكار، كما أنها موطن لترابط مرن من الجهات الفاعلة غير الرسمية التي تدعم بشكل واضح نحو التعبئة والدعم الذاتي في مواجهة الصدمات الخارجية بعيداً عن مساهماتهم الواضحة من حيث التحريض والابتكار وتكمن الروافع الرئيسية لتحقيق التنسيق في التحالفات التحويلية وتقنيات المعلومات والاتصالات الرقمية(Rey 2024) .

٣_ جماعات الضغط :

ان عملية التحرير التي رافقت اسبانيا بعد حكم الرئيس فرانكو ادى الى ظهور اشكال جديدة من المشاركة الشعبية في العملية السياسية في البلاد ، ومثلت هذه الجماعات نوع من التنظيمات غير السياسية والتي تمارس تأثيراً على الهيئات الحكومة لتحقيق اهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ،لاسيما و أن هذه الجماعات تطورت الى مؤسسات او حركات سياسية اجتماعية مهمة ، لذا تختلف هذه الجماعات من حيث قدرتها على

التأثير انطلاقاً من مدى توفر الامكانيات وحجم الاهداف التي تعمل على تحقيقها ، ومن هذه الجماعات على سبيل المثال رابطة ضحايا الارهاب (AVT) والتي كرست جهودها لدعم ضحايا الارهابية ،فضلاً عن حركة (١٥ مايو) الاحتجاجية وهي حركة تدعو الى المسألة والشفافية في السياسة الاسبانية مع ايجاد فرص عمل للشباب وزيادة العدالة الاجتماعية (Esparcia 2023, 2-6).

وعليه فأن النظام السياسي يستند على مبادئ التعاون والتوازن ، يظهر هذا التعاون عندما يحصل تداخل مابين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وعدم هيمنة احدهما على الاخر ، لاسيما وان اهم المبادئ التي نص عليها الدستور والتي بدورها تركز على اهمية التنوع المجتمعي بأعتباره ضمانه لوحدة الدولة مع الاعتراف بالخصوصيات التاريخية والثقافية واللغوية لكافة المجتمعات الاسبانية واعطائها الحق في تأسيس حكوماتها ومؤسساتها في اقامة حكم ذاتي .

المبحث الثالث/ دور اللامركزية السياسية في اسبانيا

مرت دولة اسبانيا في القرن الماض بالكثير من التغيرات السياسية والتي من خلالها تنقلت فيها من الملكية الى النظام الجمهوري ومن ثم الى النظام البرلماني والحكم الدكتاتوري مرة اخرى وبعدها الى الحكم الديمقراطي ولامركزي حيث ان هذه التحولات وتجربة الانتقال نحو اللامركزية والديمقراطية من اهم التجارب التي عرفها العالم في القرن العشرين، والتي بدورها تستحق الدراسة والاستفادة منها في البلدان التي تعاني من الدكتاتوري والمركزية وعليه فأن الحديث عن اللامركزية في اسبانيا يمكن التطرق الى :

اولاً: تطور اللامركزية في اسبانيا :

تتخذ الدولة الوطنية في بدء ظهورها نظام مركزي لتبلور مشروع مجتمعي مكتمل من حيث المقاصد والاهداف والتوجهات السياسية والفكرية ، حيث فرض هذا النظام الحفاظ على وحدة الدولة الوطنية مع الاهتمام بالشأن الديمقراطي، ومع تسرع وتيرة التغير والتحول الاجتماعيين، حدثت الكثير من الانقلابات والمشكلات على جميع الاصعدة والتي بدورها عرضت (اللامركزية) كاختيار تدبيري للمجتمع لحل المشكلات (اندو ٢٠١٠، ٢٩٥).

وبعد سقوط نظام الرئيس فرانكو سنة ١٩٧٥ والتي من خلاله عاشت اسبانيا في فقر وتخلف وغياب دولة القانون(سيرا ٢٠١٩، ١٣٧) ،انتقلت اسبانيا من دولة مركزية الى دولة لامركزية ديمقراطية، نظمها دستور، وبهذا تم إرساء نظام الحكم الذاتي في جميع مقاطعات اسبانيا، مع انشاء المنظمات والمؤسسات الجهوية كالحكومات المحلية والبرلمان الخاص، ومستشارات تعد بمثابة وزارات، وتم العزل ما بين اختصاصات المركزية والحكومة الجهوية ، وتنازلت الحكومة المركزية عن صلاحيات كثيرة في كافة الميادين لمنفعة الحكومات الجهوية، وعلاوة على ذلك، تم الاعتراف باللغات المحلية من خلال دستورها كالغات رسمية، وتم إبداع منصب محامى الشعب يدافع عن رغبات طبقات المجتمع الاسباني(Alba and Navaro 2003, 208) .

الا ان طريق الاصلاح السياسي والتحول اللامركزي لم يكن سهلاً واجهته عدة صعوبات من قبل قوى متطرفة يمينية ويسارية تعمل على اجهاض هذه العملية ، حيث عارضت الاحزاب السياسية اليسارية لعمليات الاصلاح ودعت الى اضراب عام الا انها فشلت في ذلك(Enrique 2011, 169).

الا ان ارادة المشروع الدستوري الاسباني صريحة تماما في اقرار عدم التركز في الاختصاصات وتحويلها الى المحيط وخصوصا المادة(١٠٣) منه جاءت (لتقوي وتخلق هيئات اقليمية ذات اهلية في التنسيق، او ذات الأهلية في مزاولة السلطة التشريعية والتنفيذية في تشكيلة من المجالات الاستقلال الذاتي في معنى محدد) واحداث الهيات المتفاوتة التي تتخلق منها الدولة الجهاز من خلال الإقرار لها بالشخصية القانونية واقرار عدد من المراكز المؤمنة دستوريا للمجموعات المستقلة ومنحها اهلية انتاج القواعد القانونية الذي تسلسل في النظام الثانوي الوطني والاقليمي للدولة الاسبانية(Villamal1978, 158) .

ونصت المادة ١٤٣ على ان (يسوغ للمحافظات التي لها خصوصيات تاريخية وثقافية واقتصادية مشتركة والجزر والمحافظات التي تشكل كيانا تاريخيا ان تتمتع بالحكم الذاتي وتكون مناطق حكم ذاتي في اطار ممارسة حق الحكم الذاتي المنصوص عليه في الفصل (٢) من الدستور وطبقاً لما تحدده انظمتها الاساسية (الدستور الاسباني المادة ١٤٣).

لاسيما وان تشكيل اقاليم الحكم الذاتي تتم بطريقتين وحسب ما نص عليه الدستور المادة (١٤٣) و (١٤٤):-

١_ الطريقة الاولى : حسب ما نص عليه الدستور في المادة ٢ حق الحكم الذاتي للاقاليم ، لاسيما وبموجب المادة (١٤٣) حق للمقاطعات المتجاورة والمقاطعات التي لها كيانها التاريخي والثقافي تتمتع بالحكم الذاتي وتتشكل في اقاليم .

٢_ يسمح للبرلمان الاسباني ومن خلال قانون عضوي بتشكيل اقاليم حكم ذاتي اي اذا كان مجاله الاقليمي لايتجاوز مساحه مقاطعة ، فضلاً عن الاقرار لنظام اساسي لمناطق خارجة عن تنظيم المقاطعات .

وان الانتقال الى نظام سياسي لامركزي في اسبانيا تم عبر مراحل منها :

١_ المرحلة الاولى : والتي تتمثل بوفاة الرئيس فرانكو عام ١٩٧٥ وانتهت باعتماد الدستور الاسباني عام ١٩٧٨ وخلال هذه المدة تم انشاء اساس الديمقراطية وسيادة القانون وانشاء نظام مؤقت للسلطة اللامركزية ، وتشكيل سلطة تنفيذية وتقنين النقابات العمالية والاحزاب السياسية ، لاسيما وخلال هذه المرحلة واجهت اسبانيا ازمة اقتصادية خطيرة .

٢_ المرحلة الثانية : والذي بدأت من عام ١٩٧٨ الى ١٩٨٣ والتي من خلالها تم تمرير النظام الاساسي للحكم الذاتي للمناطق او المجتمعات المتمتعة بالحكم الذاتي بدأ من عملية من اسفل الى اعلى من وضع القوانين وانتهاء بعملية من اعلى الى اسفل وخلال هذه المرحلة تم اتخاذ الكثير من القرارات الحاسمة مثل تمديد العام للنظام اللامركزي(Moreno 2002, 406) ،وتجزئته مع انشاء الاستقلال السياسي والاداري

للمناطق وتوزيع المسؤوليات بين الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية الى ثلاثة انواع من الصلاحيات منها الحصرية والمشتركة والمتزامنة ، وشاركت الحكومات المركزية والاقليمية في صياغة الانظمة الاساسية .

٣_ المرحلة الثالثة : بدأت هذه المرحلة من عام ١٩٨٣ وخلال هذه المرحلة انشأت الكثير من المجتمعات المتمتعة بالحكم الذاتي حكوماتها وادارتها ونقلت الحكومات المركزية الخدمات والموارد الاقتصادية الى الحكومات الاقليمية ، واجراء انتخابات مجتمعية لانتخاب البرلمانات المعنية والمديرين التنفيذين لمجتمعاتها المستقلة وسرعان ما بدأت البرلمانات في الاهتمام بمهامها التشريعية ، لاسيما وخلال عام ٢٠٠٠ حيث بدأت المرحلة الحقيقية حول عملية اصلاح القوانين مع تنفيذ عمليات نقل الخدمات(Pi –Sunyer2010, 8-18).

وبهذا تميزت اللامركزية في اسبانيا بسمات تميزه عن بقية الانظمة منها :

١_ ان قانون الحكم الذاتي لم يصدر من السلطات وانما نص عليه الدستور وترك الدستور الاسباني للاقاليم الحرية اصدار قوانينها الرئيسية بما يتلائم مع وضعها .

٢_ تبني بعض من تطبيقات النظام الفيدرالي ، مثلا كالجمع بين الوحدة والتنوع فضلاً عن طريقة توزيع الاختصاصات بين المركز والاقاليم ،

٣_ تبني اللامركزية الادارية من خلال الرقابة وحجم الاستقلال المالي والاداري ، وتطبيق نظام الحكم الذاتي المحلي على البلديات والمقاطعات والتي تجسد المستوى الثالث من مستويات الادارة .

٤_ عدم شفافية التوجه السياسي للحكومة مع اقتصار العلاقة مابين المركز والاطراف على اتجاهات الاحزاب السياسية وايديولوجيتها(Sanjaume 2013, 86).

وبالرغم من نجاح الديمقراطية في اسبانيا الا انها لاتزال تعاني من بعض المشكلات والتحديات التي تواجه اللامركزية منها :

١_ **التحديات الدستورية** : والتي تتمثل بالغموض الدستوري والجمود الدستوري اي ان من الصعوبة اجراء اي تعديلات عليه وذلك بسبب الطبيعة المعقدة لاجراءات التعديل ، اذ نصت المادة (١٦٦) من الدستور الاسباني على ان (يجرى تنظيم تعديل الدستور حسب ما تنص عليه الفقرة الاولى والثانية من المادة (٨٧)) واعطت حق المبادرة للمجلس النواب والشيوخ وللحكومة ، فضلاً عن اعطاء الصلاحية لمجلس اقاليم الحكم الذاتي الطلب من الحكومة التشريعية بتبني قانون التعديل الى رئاسة مجلس النواب ، لاسيما وان سبب هذه التعقيدات لضمان اجراء تعديلات دستورية صحيحة في اجواء مستقرة وامنة(الدستور الاسباني المادة ١٦٦) .

٢_ **التحديات السياسية** : واجهت اللامركزية الاسبانية تحديات سياسية اذ تشكو الكثير من مجتمعات الحكم اللامركزية من التأثير المحدود في عملية اتخاذ القرار في المؤسسات المركزية ، وبعد الانضمام اسبانيا للاتحاد الاوربي لعام ١٩٨٦ زاد المشاكل الناجمة عن هذا بسبب التخلي عن السيادة لصالح الاتحاد وهذا بدوره

يؤثر على سلطات مجتمعات الحكم الذاتي التي لا تؤدي دوراً رئيسياً في عملية صنع القرار ولا يكون لها تمثيل مباشر في تلك المؤسسات الاوربية(جيل و فيلاسكو ٢٠٠٧، ٣٥).

٣_ **التحديات الاجتماعية** : تتمثل التحديات الاجتماعية بعدم تمكن اسبانيا من تحقيق الاندماج المجتمعي بين جميع قومياتها المختلفة وغياب هوية وطنية جامعة للقوميات، بالرغم من اعتراف ونص الدستور الاسباني على الهويات الفرعية ، الا انه في الوقت نفسه جعل من الصعب توحيد المجتمع الاسباني ضمن انماط كلاسيكية من العلاقات ، وبهذا فأن مشكلة الاندماج وانصهار الولاءات الفرعية في الفضاء الوطني تمثل مشكلة تزعزع الاستقرار في الوقت نفسه تسعى الامم للتوحد والتحالف لمواجهة التهديدات والتحديات بقوة اكبر(Omanga 1993, 749).

٤_ **التحديات الاقتصادية** : ان من ابرز و اهم جوانب الخلاف القائم بين الاقاليم واسبانيا يتمثل في الجانب الاقتصادي ، بالرغم من تأكيد الدستور على التوزيع العادل والملائم بين مختلف الاراضي الاسبانية الا ان اسبانيا تعاني من ازمة توزيع السلطوي للقيم ،لاسيما وان اقليم الباسك ونافارا لديهم لغتهم وقوانينهم ومزايا مالية خلافاً لبقية الاقاليم منها كتالونيا والتي تتميز مع المركز بعلاقة غير متوازنة ، هذا ما ادى الى مشكلات ونزاعات ومطالبة الاقليم بالأنفصال (Kenneth 2001,281).

ثانياً: دور اللامركزية السياسية في تحقيق الاندماج المجتمعي والاستقرار .

لاقت اسبانيا تعقيدات بالغة في تنسيق العلاقات ما بين مركز الحكم وادارة أقاليمها، وذلك بسبب طبيعة الحكم السياسي التام الذي كان يتسم بشكل رئيس بالتمسك بمسلك سياسي مركزي واداري متشدد ، لاسيما وتركزت اهم تلك التعقيدات في العلاقة مع اقليمي (الباسك و كتالونيا) التي ادت في العديد من الحالات الى حدوث الكثير من توترات سياسية في البلاد، ويعود ذلك الى شدة الشعور القومي لهما، وتعلقه بوضع تاريخي وثقافي خاص بهما، ويتمثل بشكل رئيس بلغة كل اقليم التي تختلف عن اللغة الاسبانية.

وفي طريق حل موضوع الأقاليم في اسبانيا مع انطلاق العملية الانتقالية الديمقراطية طرحت بقوة فكرة تنظيم شؤون الأقاليم في إطار حكم لامركزي واسع الصلاحيات الادارية والسياسية لتشمل الكثير من الجوانب في ميادين حساسة مثل القضاء والامن والعلاقات الخارجية، عدا شؤون الدفاع ، لاسيما وفي البداية تركزت الفكرة على اعطاء الحكم الذاتي لاقليمي كتالونيا والباسك فقط الخصوصية وضعهما، الا ان بعد نقاشات القوى الحاكمة توصلت الى ضرورة تعميق الحكم الذاتي لأقاليم البلاد كافة ، وان قسم من منظومة ادارية لا مركزية لها فوائدها الكثيرة في تقسيم مسؤولية تنسيق الإدارة العامة واشراك مؤسسات الحكم الذاتي للأقاليم في تحمل قسم منها(كارمونا ٢٠١٥، ٨٠) ، لاسيما وان اسبانيا عاشت خلال فترة حكم الملك فرانكو في تخلف واضطهاد وجوع وفقر وان مراحل التغيير والانتقال للحكم الديمقراطي بدأ بعد وفاة الملك (فرانكو) . وفي عام ١٩٧٧ تم تنصيب الملك (ادولف شوارز) ، والذي قام بالكثير من الاعمال التي تمثل الخطوات الاولى للتحول

الديمقراطي والتفكك من مؤسسات الملك (فرانكو) ، قدم ادولف قانون الاصلاح السياسي والذي بدوره يحث على الديمقراطية والحقوق السياسية وهي خطوات ضرورية واساسية لتعزيز اللامركزية مما يقلل من استغلال مراكز النفوذ في السلطة ، ولم يكن الطريق نحو الاصلاح والتحول الديمقراطي سهلاً حيث واجهته الكثير من المحاولات التي تسعى الى اجهاض هذه العملية(Enrique 2011, 169) ، وكان النظام الانتخابي الاسباني من الانظمة التي تعتمد على الاغلبية مما يترتب عليه فائدة كبيرة للقوى السياسية الكبيرة وضرر للقوى السياسية الصغيرة ، وجاءت هذه الخطوة لضمان تحقيق الاستقرار والتماسك.

وبهذا تطورت اللامركزية في اسبانيا بطريقة استقرائية خطوة بخطوة ، وفضل الكثير من المركزيين العلاقات الثنائية والمخصصة بين المركز والاطراف ، واشتركوا في الاقناع بأن شرعية السلطة الديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطبيق الحكم الداخلي لقوميات البلاد ، وكان التعبير الدستوري بمثل هذه الصيغة القوية يشكل تحديداً سياسياً عظيماً ، لان التاريخ الاسباني الحديث شهد اخفاقات مأساوية في الماضي عندما يتعلق الامر بالتطلعات الاقليمية وتقاسم السلطة ، فأن الاجماع السياسي بين الاحزاب نجح في التغلب على التحفظ وانعدام الثقة مما له دور في تحقيق الاندماج الاجتماعي والاستقرار ، بالرغم من ان ممارسة اللامركزية تنطوي على فوارق سياسية فعلية وتنوع في مخرجات السياسة التي تنفذها كل جماعة مستقلة(Morenio 2002, 400).

وشكلت تجربة تقاسم السلطة احد الاليات التي اتبعتها الحكومة الاسبانية لاحتواء العنف وحل مشكلة عدم الاستقرار المؤسساتي ، حيث برزت تلك التجربة في وسط محتوى سياسي يتميز بالانقسامات السياسية والادارية مع تزايد الصراعات بين التيار التقدمي والراديكاليين و تم وضع الكثير من الشروط لانجاح هذه التجربة منها (كلثوم ٢٠١٨، ٥٢):-

١_ تقسيم السلطة لا تنحصر على جماعة اثنية معينة معزولة سياسياً وجغرافياً.

٢_ تنظيم الاحزاب السياسية وفق نظام جماعي متنافس.

٣_ ترسيخ الولاء الجماعي والحفاظ على الرموز والقيم الاثنية.

٤_ حل مشكلة التفاوت السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين الجماعات لان التدهور الاقتصادي وعدم المساواة امر يعيق تقاسم السلطة.

لاسيما وكانت فترة الانتقال الى الحكم اللامركزي والديمقراطية فترة مليئة بالعقبات منها(Carrillo 2008, 66-68):-

١_ كانت عملية الانتقال الى الديمقراطية صعبة جداً بسبب التصعيد الارهابي والحقوق المتطرفة (ماتانزا ، انيرو دي) التي تتظاهر بأنشطة الارهابيين الخاصة بهم لزعزعة استقرار الحياة السياسية الاسبانية وتأخير الانتقال الى الديمقراطية .

٢_ العقبة الكبيرة والتي كانت تقف في طريق التحول الديمقراطي قضية الإنفاق الاستهلاكي الشخصي (PCE) والتي كانت تنظر على ان الحزب الشيوعي لا يتجه الى قانون الاصلاح السياسي اي انه لم يكن حزباً ديمقراطياً حقيقياً يمكن ان يكون في خدمة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

٣_ الازمات الاقتصادية والتي تفاقمت بشكل كبير خلال ازمة النفط الثانية في عام ١٩٧٩ .

وشكل نظام الحكم اللامركزي احد اهم الركائز الرئيسية للنظام الديمقراطي في اسبانيا ، حيث تناول الكثير من القوى الاسبانية في هذا الشأن في برامج اعمالها السياسية ، وكان المواجهة الكبيرة تتمثل في مفهوم الحداثة الذي يجب ان تتخذه الدولة في تنسيق العلاقة ما بين مركز الحكم والأقاليم في اطار نظام اللامركزية بشكل يساهم في رفع مستوى اداء وفعالية عمل مؤسسات الدولة الخدمية في الاقليم من خلال اشراكها بتحمل قدر من الصلاحية في تنظيم الشؤون السياسية الخاصة بها، وبالوقت نفسه تهدئة الضغط على حكومة المركز في البلاد، وبعد ان اجمعت القوى السياسية الاسبانية على اقرار نظام اللامركزي لأقاليم البلاد وتظمينه في الدستور الذي تم اقراره في عام ١٩٧٨ طرحت مشاريع الحكم للاستفتاء الشعبي في كل إقليم، وانتهت المصادقة عليها بأغلبية واسعة في اكثرية الأقاليم، وبأغلبية نسبية في بعض الأقاليم.

وتعد كتالونيا من المجموعات المستقلة الهامة، في اسبانيا التي تتشخص فيها اقصى درجات اللامركزية، اذ تقسم الى محافظات وبلديات، كصيغة لتنظيم وحداتها المحلية بالدرجة الاولى وتمنحها اختصاصات واسعة بالدرجة الثانية غير ان الحكومة الكتالانية تعمل الى الانفصال عن الدولة الاسبانية، وخلال سنة ١٩٧٥ رجعت اسبانيا الى دمقرطة نظامها، وكان من سماتها الأكثر مكانة هي طريق اللامركزية للجماعات الاسبانية، التي كانت من اهم الرهانات السياسية للانتقال من الديكتاتورية الى نظم لديمقراطية واحداث دستور جديد(Ammar 2016, 3)ومما له دور اساسي في استقرار البلد ، ولقد اسس الدستور الإسباني لعام ١٩٧٨، الدولة على اساس الاستقلال الترابي بحيث أنه يطبق بصورتين انشاء وحدات ترابية الجماعات المستقلة ،فضلاً عن ذلك بمنح الضمانة المؤسساتية الى الوحدات المحلية ، التي تدير مصالحها بطريقة حرة(Delcamp 2002, 11). وفي ظل هذه الشروط، فتجزئة السلطة بين الوحدات الترابية للدولة الإسبانية، لا يتم بشكل عمودي كما كان في السالف و وفق مبدأ التراتبية، الا انه افقي تطبيقاً لمبدأ (الحكم الذاتي)، والذي نص عليه الدستور في مادته(١٣٧) ،(يشمل التقسيم الإقليمي للدولة،على البلديات والمحافظات ومجتمعات الحكم الذاتي التي يتم إنشاؤها، وتتمتع هذه الهيئات بالاستقلالية فيما يخص السهر على مصالحها الخاصة).

نتيجة هذا الحق الرضائي المحدد في الدستور، فلقد تم انشاء (١٧) وحدة مستقلة تشمل معظم التراب الإسباني، وتتمتع بصلاحيات مختلفة غير متساوية، نظرا لاختلاف الانظمة الاساسية لمختلف مجتمعات الحكم الذاتي، وحسب مادة ٨٣ من دستور ١٩٧٩ والمعدل لعام ٢٠٠٦ ينص على ان التنظيم الترابي للحكومة

المحلية يتأسس على محافظات وبلديات مع امكانية خلق ما يسمى (كومارك) (الدستور الاسباني المادة ٨٣).

ونظراً لتنمية السياسية والاقتصادية والتوسع في عضوية الاتحاد الاوربي والذي وصل عدد اعضائه في عام ٢٠٠٧ الى (٢٧) دولة تخطت اسبانيا متوسط مجمل الناتج المحلي للاتحاد الاوربي ، اي واصلت اسبانيا طريق النمو السياسي والاقتصادي مع تغير الاحزاب الحاكمة في عام ٢٠٠٤ ، وبفضل تحديث قاعدتها الصناعية ومراجعة تشريعاتها الدستورية واقامة حكم لامركزي شهدت اسبانيا قمة سنوات الاندماج الاجتماعي والاستقرار السياسي(سلسة اصدارات نحو مجتمع المعرفة ٢٠١٠، ٨٠).

لذا فأن بناء الحكومة الاسبانية على غرار دستور ديمقراطي والذي يتبنى في جوهره نظام لامركزي سيكون خطوة اساسية نحو تحقيق الاستقرار السياسي في البلد واعادة الاعمار والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والعمل على ترسيخ التجانس الايديولوجي والثقافي بين القوى السياسية والمجتمع مما يسمح ذلك بأيجاد الحوار وتبادل وجهات النظر والافكار بشكل يؤدي الى تحقيق التوافق المجتمعي والمصلحة العامة مما يحقق فكرة الاستقرار السياسي ، اذا انها تتعلق بالتوازن السياسي (العمودي والافقي) ما بين المركز والاطراف واي اختلال يحدث في التوازن يعمل على تشجيع روح الاقليمية والانفصال للوحدات المشكلة للدولة ، اي وتعمل اللامركزية على تحسين كفاءة واستجابة القطاع العام من خلال تقريب عملية صنع القرار من المواطنين حيث تضع الحكومة الاسبانية القواعد التي تعمل بموجبها الحكومات دون الوطنية، وبالتالي فأن قوة المصالح دون الوطنية في الحكومة الوطنية لها تأثير رئيسي على كيفية فرض وتغيير العلاقات الحكومية الدولية(Dillinger and Fay 1999,2) وتميزت اللامركزية الاسبانية بمميزات اساسية منها (Vale 2010, 17) :

١_ الانفتاح والمرونة في توزيع السلطة .

٢_ طبيعة غير متكافئة في التوزيع.

٣_ غياب التعاون المؤسسي في العلاقات الحكومية.

و بالرغم من الفوائد والمميزات العديدة المحتملة للامركزية في اسبانيا ،هناك مخاطر محتملة في مثل هذه الإصلاحات والتي يجب معالجتها بشكل صحيح حيث تتعلق بعض هذه التحديات باللامركزية بشكل عام ، لاسيما وتمثل اللامركزية في اسبانيا تحديًا للحكومات دون الوطنية لأنها تتطلب قدرات اقتصادية وسياسية وإدارية معينة، في حين لم تتم معالجة هذه المشكلات هناك خطر من أن تؤدي اللامركزية إلى تكثيف الاختلافات بين الولايات القضائية بطريقة يمكن أن تعرض للخطر المساواة في الوصول إلى الخدمات وجودة الخدمة ، ومن هذه المشكلات :

١_ نقص الموارد ونقص تمويل الولايات : احد التحديات الأكثر شيوعًا هو عدم التوافق بين المسؤوليات المخصصة للحكومات دون الوطنية والموارد المتاحة لها، أما الحالات الأكثر تطرفًا فهي الولايات غير الممولة

حيث تتحمل الحكومات دون الوطنية مسؤولية تقديم الخدمات أو إدارة السياسات ولكن دون الموارد اللازمة، وهي حالات شائعة.

وفي كثير من الأحيان يكون البعد المالي هو الحلقة الضعيفة، أو حتى المفقودة في اللامركزية وإن نقل مسؤوليات الإنفاق ينبغي أن يتضمن عادة تحويل موارد معادلة إلى الحكومات دون الوطنية من أجل السماح لها بأداء مهامها الجديدة على النحو الصحيح.

٢_ الافتقار الى الاستقلال المالي : يشكل الافتقار إلى الاستقلال المالي للحكومات دون الوطنية لتمكينها من ممارسة مسؤولياتها تحديا كبيرا أمام اللامركزية في اسبانيا ومع ذلك فإن الحد الأدنى من الاستقلال المالي مطلوب للسماح للحكومات دون الوطنية بالاستفادة بشكل أفضل من الموارد العامة والتي تستهدف الاحتياجات المحلية،و لا تقتصر اللامركزية المالية على إسناد المهام للحكومات دون الوطنية فحسب، بل تتعلق أيضًا بمنح بعض الاستقلالية للحكومة دون الوطنية لجمع الموارد وإدارتها(Dupré 2018, 87).

٣_ توزيع غير واضح للمسؤوليات : تمثل أحد التحديات المهمة المتمثلة في اللامركزية في اسبانيا تداخل المهام بين مستويات الحكومة باعتباره تحدياً حاسماً في المراجعات الإقليمية والمسوح الاقتصادية التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ،حيث إن الافتقار إلى الوضوح في توزيع المسؤوليات يجعل تقديم الخدمات وصنع السياسات أكثر تكلفة، كما أنه يساهم في العجز الديمقراطي من خلال خلق ارتباك بين المواطنين فيما يتعلق بالوكالة أو المستوى الحكومي المسؤول عن خدمة أو نشاط أو سياسة معينة.

٤_ التوزيع غير الواضح للأدوار بين الحكومات دون الوطنية وإدارات الدولة المركزية اللامركزية:

ويرتبط نوع آخر من المشكلات بالتوزيع غير الواضح في كثير من الأحيان للأدوار بين الحكومات دون الوطنية وإدارات الدولة المركزية غير المركزة في الأقاليم، على الرغم من أن انتشار إدارات الدولة المركزية اللامركزية إلى جانب الحكومات دون الوطنية المستقلة في نفس الإقليم قد تضاءل في العقود الماضية، إلا أن التحديات لا تزال مهمة في بعض البلدان منها في اسبانيا وفرنسا ، إن إعادة النظر في هذه الترتيبات المعقدة والمبهمة في كثير من الأحيان يمكن أن تساعد في تسهيل التوزيع الواضح للمسؤوليات.

الا ان من ناحية اخرى كان للاسبان رغبة ودورا مركزياً وحاسماً في انتقال اسبانيا الى الديمقراطية ،وتوطيد هذه الديمقراطية والاستقرار وتعزيز التعايش والاندماج في المجتمع، وهذا كان بارزا في عدة مجالات مختلفة منها(ابراهيم ٢٠٢٢، ١٠٣) :

أ. عاونت في تعزيز شرعية الديمقراطية والنظام اللامركزي على النمط الأوروبي في نظر النخبة والمجتمع الإسباني.

ب. رخصت بظهور اجماع بين القوى السياسية الديمقراطية فيما يتعلق بالعضوية في المجموعات الأوروبية، والتي فسرتها على انها ضمانة رئيسية للديمقراطية الاسبانية الناشئة.

ج. عملت على نزع فتيل المسألة الإقليمية القومية ، إذ ساعد ذلك على تقليل الصراع بين الدولة المركزية والقوميات التاريخية، مما ساعد على تطوير دولة واستقرارها تضم مناطق تتمتع بالحكم الذاتي.

د. عملت على تحولاً جذرياً في الواقع الاجتماعي للمجتمع الاسباني من خلال التجديد الذي طال انتظاره والذي لم يسبق له نظير في الثقافة السياسية للبلاد.

وان اهم ما يميز عملية التغيير السياسي والاجتماعي في اسبانيا هو انه لم يكون نتيجة لتدخل قوة خارجية أو في اعقاب انتفاضة داخلية، وانما كان نتيجة للرغبة المشتركة من لدن المعتدلين من اركان النظام الديكتاتوري السابق والأحزاب المعارضة بمختلف توجهاتها ، وكان للاندماج في المحتمل في اسبانيا دور مهم في تسهيل التسوية بين الجهات الفاعلة .

واثبت النظام الأساسي للحكم الذاتي الذي اقره الدستور الاسباني ١٩٧٨ أمور حاسمة جعلت من للامركزية كنظام للحكم في إسبانيا طريقا لا رجعة فيه في تحقيق الاستقرار والاندماج الاجتماعي:

١- جعل نظام اللامركزية نظاما معمماً على كل التراب الاسباني، ولم تجعله حكراً على الاقليات التي كانت رغبتها التاريخية بالحكم الذاتي .

٢- العمل على تقسيم الدولة لـ ١٧ مقاطعة إدارية ، ويبدو هذا الامر لاوجود لمشكلات (حدودية) بين هذه المقاطعات لذا مرَّ الامر بسلاسة.

٣- منح الحكم الذاتي السياسي والاداري الكامل للمجتمعات المستقلة، مع توفير القدرات التشريعية في المناطق الأخرى وذلك بالتمهيد للحصول على كافة حقوقها بعد خمس سنوات أسوة بالمقاطعات الأخرى، وبالتالي سيكون لها المقدرة على وضع مبادئ السياسات الخاصة بها ،ويمكن للدستور تحديد تلك السلطات والاختصاصات مابين مناطق الحكم الذاتي حتى لا تحدث فوضى تؤثر على عملية الاستقرار.

الخاتمـــة

ان اي نظام سياسي في اي دولة من دول العالم مهما كان طبيعته وشكله وظروفه السياسية والاجتماعية التي اثرت في نشأته ، ودفعته الى اخذ بأحد الحلول التوفيقية منها (النظام اللامركزي) والذي اعتمدته اسبانيا في ادارة تنوعها واستقرارها ، لايمكن ان يكتب له النجاح من دون ان تلحقه ظروف مواتية على ضبطه ،لذا يعد النموذج اللامركزي الاسباني من النماذج النادرة اذ يرجع ذلك الى كونه يستند على تنظيم ترابي متميز يربط ما بين مجتمعات الحكم الذاتي (الاقاليم) من ناحية ،ووحدات محلية المحافظات والبلديات من ناحية اخرى، و سعت اسبانيا من خلال دستورها الى تبني نظام لامركزي على اعتبار ان الغاية من الاستقلال الذاتي الاقليمي على مستوى النموذج الاسباني تتمثل بأستيعاب مطالب الاقليات القومية ، وان عملية نجاح النظم اللامركزية في اسبانيا لها تأثير مباشر في الحفاظ على استقرار و وحدة الدولة السياسية والادارية ، وهذا الامر مرهون بالهندسة السياسية السليمة لتطبيق هذا الاسلوب لان التنظيم المتناسق والعالي بين الحكومة المركزية

واللامركزية يمنح الاستقرار في التعامل بينهما وينال قبول ورضا المواطنين من خلال توفير احتياجاتهم ممايعكس هذا بالايجاب على استقرار النظام السياسي بشكل خاص و وحدة الدولة الاسبانية بشكل عام.

وبهذا اثبتت اللامركزية الاسبانية في ادارة التنوع واستقرار النظام السياسي نجاحاً نسبياً ، وهذا ما يستدعي التوقف عندها من اجل استفادة البلدان الاخرى من هذه التجربة التي تمكنت من ادارة وعبور التحديات ، عندما تمكنت من حل الكثير من المشكلات التاريخية ، وتقوية وتحصين النظام السياسي واستقراره .

ومما تقدم نستنتج ما يلي :

١_ التنوع هو سمة اغلبية المجتمع الا أن ادارة التنوع تمثل من اهم التحديات التي يواجهها النظام السياسي .

٢_ تمتاز دولة اسبانيا بتنوع لغوي وعرقي قوي كبير جداً ،حيث أن الانظمة السياسية المتعاقبة لم يكن لديها القوة لخلق هوية وطنية مشتركة ، الا ان بعد حكم فرانكو استطاع النظام وعن طريق تطبيق (اللامركزية) أن يرسل رسائل اطمئنان لجميع اطياف الشعب الاسباني وهذا بدوره يزرع الاطمئنان والاستقرار في نفوس المواطنين بكافة طوائفه.

٣_ هناك علاقة طردية مابين اللامركزية والديمقراطية ، اي لايمكن تصور وجود نظام للامركزي في دولة لايؤمن نظامها بالديمقراطية .

٤_ تم اعتماد (اللامركزية) كألية لأدارة وحل الكثير من المشكلات السياسية والاجتماعية من أجل تحقيق الاستقرار والقضاء على الحركات الانفصالية والتمرد ضد الدولة.

٥_ الكثير من المشكلات داخل الدولة الاسبانية وعدم الاخذ بالاليات الديمقراطية (اللامركزية) ، تساعد التدخلات الخارجية على تحقيق مكاسب سياسية مما يؤدي ذلك على زعزعة استقرار الدولة.

٦_ اعتماد اسبانيا طريق (اللامركزية التدريجية) من خلال اعتماد ثلاثة مسارات بسرعات مختلفة ، من اجل ضمان النقل التدرجي للسلطة والحيلولة دون انتكاسة التجربة .

المصادر باللغة العربية

١. ابراهيم ، خليل ابراهيم .٢٠١٣. سياسات بناء السلام في اوربا . اسبانيا أنموذجاً . بحث مقدم الى معهد الخدمة الخارجية . *معهد الخدمة الخارجية* وزارة الخارجية . بغداد .

٢. ابو لاس، حميد .٢٠١٠. دراسة حول اللامركزية الادارية والسياسية في المغرب واسبانيا . *جامعة عبد الملك السعدي* . المغرب.

٣. اسيري، عبد الرضا .٢٠١٢. النظام السياسي في الكويت . مطابع الوطن . الكويت.

٤. بسيوني ،عبد الغني .٢٠٠٤. *التنظيم الاداري* . منشأة المعارف . القاهرة .

٥. بوعافية، محمد الصالح .٢٠١٦. الاستقرار السياسي . قراءة في المفهوم والغايات . دفاتر السياسة والقانون . العدد (١٥) . جامعة قاصدي.

٦. الجازي، محمد عبد الهادي . وحسين رجا الشقيرات .٢٠٢٢. الموريسكيون ومحاكم تفتيش في اسبانيا. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية* . المجلد(٤) . العدد(٣). الاردن .
٧. جنريشن، خافيير بيرنادي ، وكلارا فيلاسكو .٢٠٠٧. *اسبانيا نموذج فريد من نوعه لدولة الحكم الذاتي . حوار عالمي حول الفدرالية* . حوارات حول توزيع السلطات والمسؤليات في البلدان الفدرالية . ترجمة. مها بسطامي . ج ٢. منتدى الاتحادات الفدرالية . اوتاوا . كندا .
٨. الحلو، ماجد راغب .١٩٨٣. القانون الاداري. دار المطبوعات والمعرفة الجامعية . الاسكندرية .
٩. الدستور الاسباني ١٩٧٨ ، والمعدل ٢٠١١، المادة ٦ .
١٠. الدستور الاسباني ١٩٧٨ ،(المادة١ – الفقرة ٣)
١١. الدستور الاسباني المادة (١٤٣) .
١٢. الدستور الاسباني المادة (١٤٣ و ١٤٤) .
١٣. الدستور الاسباني المادة ١٦٦.
١٤. الدستور الاسباني لعام ١٩٧٩، (المادة ١٥٢ – ١٥١).
١٥. الدستور الاسباني، المادة ٨٣.
١٦. سلسة اصدارات نحو مجتمع المعرفة .٢٠١٠. التخطيط الاستراتيجي للدول . *جامعة الملك عبد العزيز* . مركز الدراسات الاستراتيجية .
١٧. السوداني، أحمد . ٢٠٠٥. النظام الجهوي لاسبانيا . *المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية* . عدد خاص . السنة الرابعة.
١٨. السوداني، احمد .٢٠١١. *نظام الاقتراع النسبي وتطبيقه في انتخاب الكورتيس العام الاسباني* .ط١. دار القلم .الرباط .
١٩. سيرا، نار سيس .٢٠١٩. *الانتقال العسكري تأملات حول الاصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة*. ترجمة وفيق مهدي .شركة المطبوعات للتوزيع . بيروت .
٢٠. شحادة، حسام .٢٠١٥. المجتمع المدني . بيت المواطن للنشر والتوزيع . دمشق.
٢١. شطناوي، علي خطار .٢٠٠٨. موسوعة القضاء الاداري . دار الثقافة للنشر .
٢٢. الشيخ، ممدوح . ٢٠١٨. سلسلة ارشيفات المركز اللائكية (العلمانية الفرنسية) والاسلام .*المركز الدولي للدراسات والاستشارات والتوثيق* . مصر .
٢٣. الصكوك الدولية لحقوق الانسان الامم المتحدة.
٢٤. العزاوي، محمد سليم .٢٠٠٠. *نظرات حول الديمقراطية* . دار وائل للنشر والتوزيع . عمان .
٢٥. علي، خالد حنفي .٢٠٠٣. الاستراتيجية الجديدة لأمريكا في افريقيا . المجلة السياسية الدولية . مؤسسة الاهرام . العدد ١٥٣ .القاهرة .
٢٦. عواضة، حسن محمد .١٩٩٧. المبادئ الاساسية للقانون الاداري دراسة مقارنة . المؤسسة الجامعية للدراسات . بيروت .
٢٧. كارمونا ،البارو سوتو .٢٠١٥. اسبانيا طريق التغيير والانتقال الى الديمقراطية . ترجمة قاسم عبد الكريم . ديوان للنشر . مدريد.

٢٨.الكبيسي، عامر .١٩٨٠. المركزية واللامركزية في الادب الاداري . *مجلة التنمية الادارية* . العدد (١٤) . بغداد .
٢٩.كلثوم، خليفي .٢٠١٨. الضغوطات الداخلية والاقليمية على اقليم الباسك بأسبانيا . رسالة ماجستير . جامعة محمد بوضياف . المسيلة . كلية الحقوق والعلوم السياسية.
٣٠.مسعد، نيفين عبد المنعم .١٩٨٨. الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي . مكتبة النهضة المصرية . مصر.
٣١.معماش ، هدى.٢٠١٨. الامن القومي وتحدي الهويات الفرعية حالة الباسك في اسبانيا . *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية* . العدد١٢ .
٣٢.ندو، اسماعيل .٢٠١٠. دراسة مقارنة في السياسات الجهوية مشروع التجربة المغربية . رسالة ماجستير .
٣٣.يحيى ، صدقه .٢٠١٠. الاستقرار السياسي في الدول النامية . *مجلة اراء حول الخليج* . العدد ٧٣ . مركز الخليج للابحاث . ابو ظبي.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Abu Las, Hamid. 2010. A study on administrative and political decentralization in Morocco and Spain. Abdul Malik Al Saadi University. Morocco.
2. Al -Azzawi, Muhammad Salim. 2000. Looks on democracy. Wael House for Publishing and Distribution. Oman .
3. Al dia، Norma.2019. Estatuto de Autonomia de cataluna. Catalogo de publicaciones de la Adminstracion General del Estado .madride.
4. Al -Jazi, Muhammad Abdul Hadi. Hussein Raja Al -Shurarat. 2022. Moriscos and inspection courts in Spain. Journal of Humanities and Social Sciences. Volume 4. Issue (3). Jordan .
5. Al -Kubaisi, Amer. 1980. Central and decentralization in administrative literature. Administrative Development Magazine. Issue (14). Baghdad .
6. Al Sheikh, Mamdouh.2018 .Series of Archives of the Center (French secular) and Islam. The International Center for Studies, Consulting and Documentation. Egypt.
7. Alba ،Carlos and Navaro، Carman .2003. Twanty five years of democratic local government in Spain, wrben Ressearch International, London.
8. ALdcoa , Francisco and Cornago .2009.Kingdom of Spain, forum of federations, Canada.
9. Al-Helou, Majid Ragheb. 1983. Administrative Law. University Publications and Knowledge House. Alexandria .
10. Ali, Khaled Hanafi. 2003. The new strategy of America in Africa. International Political Journal. Al -Ahram Foundation. No. 153, Cairo.
11. Al-Sudani, Ahmed .2011. The relative polling system and its application in the election of the Spanish general cortis. Dar Al -Qalam. Rabat.
12. Al-Sudani, Ahmed.2005. Spain's regional system. The Moroccan Journal of Legal and Political Systems. Special number. The fourth year.
13. Ammar، Mohamed.2016. « Aperçu sur la naissance de la décentralisation en Espagne », Article Hal « Archives ouvertes.fr », année.
14. Ando, Ismail. 2010. A comparative study in regional policies is the Moroccan experience project. Master Thesis.
15. Aseri, Abdel -Reda. 2012. Political system in Kuwait. Home Press. Kuwait.

16. Awada, Hassan Muhammad. 1997. The basic principles of administrative law are a comparative study. University Studies Corporation. Beirut .
17. Bassiouni, Abdul Ghani. 2004. Administrative regulation . Knowledge facility. Cairo .
18. Bouafia, Muhammad Al -Saleh. 2016. Political stability. Reading in concept and ends. Politics and law books. Issue (15). Qassedi University.
19. Caramani ،Daniele .2017. Comparative politics, 4th Edition (oxford University press.
20. Carmona, Parrow Soto. 2015. Spain is a way to change and move to democracy. Translated by Qasim Abdul Karim. Diwan for publishing. Madrid.
21. Carrillo, Marc .2008 .El nuevo estatuto de autonomía de Cataluña de 2006, Revista de Derecho Universidad Católica del Norte Sección: Estud, Año 15 – No1.
22. Clak ،Robert .1979. The Basques: The Franco years and beyond .Reno Nevad .University of Nevada Press.
23. Cuadrado، Miguel Martinez ,1978. Les Sources Espagnoles De La Constitution, (NO.8).
24. Delcamp، Alain .2002.«La décentralisation dans les Etats de l'Union Européene », la collection des études de la documentation française,
25. Dillinger William، and Marianne Fay.1999. ,From Centralized to Decentralized Governance, Aquarterly magazine of the IMF , Volume 36,Number4
26. do vale ،Helder Ferreira.2010. Theorizing institutional changes: understanding decentralization and federalization in Brazil, Spain, and South Africa, Grup De Recerca En Teoria Politica, Universitat Pompeu Fabra Barcelona.
27. Dupré ،Allain .2018. D Assigning Responsibilities across Levels of Government: Trends, Challenges and Guiding Principles for Policy-makers, OECD, Paris.
28. Eisenberg ،Daniel .2008. "La actitud de Cervantes ante sus antepasados judaicos (2005)" Cervantes y las religiones. Universidad de Navarra• Iberoamericana• Vervuert
29. Enrique، Suarez Iniguez.2011. La transicion Ia transicion Ia democracia en Espana .Adolfe Suarez y la raptara pactada Estudos politice.Vol 9, Mexico.
30. Esparcia ،Antonio Castillo and others.2023. Lobbyists in Spain ,by the authors Licensee MDPI , Basel Switzerland
31. Generation, Bernade, Javier and Villasco ,Clara. 2007. Spain is a unique model for the autonomy state. Global dialogue on federation. Dialogues on the distribution of authorities and responsibilities in the federal countries. Translation. Maha Bastami. C ٢. Federal Federation Forum. Ottawa. Canada.
32. Hooper، John .2001.The New Spainards from Dictatorship to Democracy .penguin. London
33. Ibrahim, Khalil Ibrahim .2013. Peacebuilding policies in Europe. Spain as a model. Research submitted to the Institute of External Service. Foreign Service Institute. Baghdad .
34. Instrumentos internacionales de derechos humanos,2019. las naciones unidas, 24 Abril .
35. James، Minahan .2000. One Europe, Many Nations: A Historical Dictionary of European National Groups. Greenwood Publishing Group.

36. Kenneth ،Me Robert.2001. Catalonia: Nation Building W .Thought A state , Ontario, Oxford University press.
37. Kotanidis ،Silivia. 2019.Understanding the Hondt method Allocation of parliamentary seats and leadership positions, Members Research Service.
38. Kulthum, Khalifi. 2018. Internal and regional pressures on the Basque region of Spain. Master Thesis. Muhammad Boudiaf University. Messiah. Faculty of Law and Political Science.
39. Maddik, Henry.2001. Democracy .Decentralization Development .Asia publishing house .london.
40. Martinez ,Julia .2011. Inmigracion ,Diversidad Religiosa Y centros DE Culto Enla Ciudad DE Barcelona Journal of Sociology ,Issue30,University of Barcelona .
41. Massad, Nevin Abdel Moneim. 1988. Minorities and political stability in the Arab world. The Egyptian Renaissance Library. Egypt.
42. Memash, Hoda. 2018. National security and challenging sub -identities case of Basque in Spain. Researcher Magazine for Academic Studies. Issue 12.
43. Minon ،Migel Herrero De .2017. las Funcioes intercom stitucionales del jefe Estado parlam entario ,Revista Espanola de derach constitucion al , No(110).
44. Morenio ،Luis.2002. Decentralization in Spain, Carfax publishing.Spanish National Research Council .spain, vol 36.
45. Omanga، Bokatola Isse 1993. La déclaration des Nations-Unies sur les droits des personnes appartenant à des minorités nationales ou ethniques, religieuses et linguistiques", Revue générale de droit international public, .
46. Pi –Sunyer، Carles Viver.2010.The Transition to a Decentralized Political System in Spain .forum of federations . Canada.
47. Quintana ،Antonio monserrat.1990. General del pader Juelicial.centro de docutentacion judicial.Madrid.
48. Reyes ،Manuel Aragon.2004.El papel del Ray en la Monarqura parlam entaria, Fundacion manule Gimenez Abed, Madrid.
49. Sanjaume، Marc.2013. Moral and Political Legitimacy of Secession: A Theoretical and Comparative Analysis, Tesi Doctoral Universital Pompeu Fapra, Barcelona.
50. Series of versions towards the Knowledge Society. 2010. Strategic planning for countries. King Abdulaziz University. Strategic Studies Center.
51. Shatnawi, Ali Khattar. 2008. Administrative Judicial Encyclopedia. Culture House for Publishing.
52. Shehadeh, Hossam. 2015. Civil society. Citizen House for Publishing and Distribution. Damascus.
53. Sira, Sis Fire. 2019. Military transition Reflections on the democratic reform of the armed forces. Translated by Wafik Mahdi. Publications Company for Distribution. Beirut.
54. Solsten ،Eric and Sandra.1990. Meditz, social Values and Attitudes, country Study on Spain, library of Congress.
55. Spanish Constitution 1978, Article (1) - Paragraph 3)
56. Spanish constitution Article 166.
57. Steytler، Nico.2005. The place and role of local government in federal systems, konrad Adenauer – stiftung, Africa.
58. the Spanish constitution ،Article 83.

59. The Spanish constitution 1978, average 2011, Article 6.
60. The Spanish constitution Article (143 and 144).
61. The Spanish Constitution Article (143).
62. The Spanish Constitution of 1979, Article (152, 151).
63. The United Nations International Human Rights.
64. United Nations, Department of Econmic and Social Affairs.2007 .Population Division. New York.
65. Villamal ،AIzaga ,la constitucion Espanola 1978 comentario sistematico editorial del foro Madrid .
66. Yahya ,Sidqah. 2010. Political stability in developing countries. Journal of Arabs about the Gulf. Issue 73. Gulf Research Center. Abu Dhabi.